

رد على الأسئلة الواردة في بعض المطامع بالسلطة المختصة  
والمجلس يبرر أن ذلك من بعض النواحي لمصلحة المصيرين منهم

## كراسة الشروط والمواصفات النموذجية للتعاقد على

### مقاولات الأعمال

#### ملاحظات هامة

- تهدف كراسة الشروط النموذجية إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية لكراسات الشروط التي تبرمها الجهات الإدارية، بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي، وسرعة إنجازه، وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- تتضمن كراسة الشروط النموذجية البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها ويحظر تعديلها أو حذفها ويتعين الالتزام بها وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض مشروع التعاقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلاً.
- كما تتضمن كراسة الشروط النموذجية إشارة إلى المواصفات الفنية والاشتراطات الخاصة المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات / إدارة الشئون القانونية / المستشارين القانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل الطرح والتعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستثناء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على التعاقد قضائياً.
- وتتضمن كراسة الشروط النموذجية فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات ( ) يتعين تحديدها المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات.
- النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث تعتبر كراسة الشروط النموذجية وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام من وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.



## الباب الأول: مميزات

### ١- التشريعات المنظمة والقواعد الحاكمة لمقاولات الأعمال والتعاقد:

- تخضع مقاولات الأعمال محل الطرح لأحكام التشريعات المصرية عموماً، وتفسر وتؤول نصوص بنود كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، ويمكن تحميل صورة الكترونية من القانون ولانحته التنفيذية والقرارات والمنشورات والكتب الدورية ذات الصلة بتطبيقهما من خلال الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة.

- كما يسرى بشأن كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد كافة القوانين - وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية، ولانحته التنفيذية، وتعديلاتهما وأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار التقنين المدني - واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد، ومع مراعاة ما تتضمنه الأكواد الهندسية المصرية أو العالمية من مواصفات قياسية وغيرها التي تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة وكذلك أصول الصناعة، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه الكراسة والعقد وملاحق أيأ منهما.

### ٢- المساواة والشفافية:

- تخضع مقاولات الأعمال محل الطرح لمبادئ ومعايير العلانية والشفافية وحسن النية وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة.

- سيتم اطلاع كافة أصحاب (العطاءات / العروض) على المعلومات ذات العلاقة بنطاق العمل في العملية بما يمكنهم من تقييم الأعمال قبل التقدم للعملية محل الطرح، وتقديم الإيضاحات والبيانات اللازمة عن مقاولات الأعمال المطلوب تنفيذها قبل ميعاد تقديم (العطاءات / العروض) بوقت كاف.

- كما سيتم إخطار كافة المتقدمين للعملية بأي تغييرات تطرأ على العملية عن طريق كتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد والنشر على بوابة التعاقدات العامة على النحو المبين بأحكام القانون واللانحة التنفيذية.

### ٣- حماية المنافسة:

- سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شؤونه بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) ومصادرة التأمين المؤقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الطرح أو البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم (العطاء / العرض) ومن حيث مقارنتها، وكذلك أثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أيأ من الآتي:

١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.

٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.

٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويسترشد في قيام التنسيق بعدة أمور، منها على الأخص:

أ- تقديم (عطاءات / عروض) متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات / العروض).

ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعرض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.

ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات / عروض) صورية.

د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

#### ٤- المحظورون والمنوعون من الاشتراك في العملية:

- يحظر الاشتراك في العملية بالنسبة لأي ممن تنطبق عليه الحالات الآتية:

١- الممنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنه قراراً بمنع التعامل معه أو حكم قضائي أو من صدر بحقهم حكم نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ما لم يكن قد رد له اعتباره أو قرار من الجهات المختصة، وذلك حتى انتهاء مدة المنع.

٢- المفلسون أو من ثبت إعسارهم أو من صدر في شأنهم أمراً بوضع أموالهم تحت الحراسة.

٣- الأشخاص الاعتبارية الخاصة التي تم حلها أو تصفيتها.

٤- فاقدو وناقصو الأهلية (دون تمثيل من ولي أو قيم أو وصي).

٥- الموظفين والعاملين بالجهات الإدارية الخاضعة لاحكام قانون تنظيم التعاقدات سالف الذكر

- وذلك كله وفقاً للقوانين واللوائح المقررة.

- وفي كافة الحالات المشار إليها بعالية يتم استبعاد (العطاء / العرض) ويصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استنادانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لدى الجهة لإدارية أو لدى أي جهة إدارية أخرى له.

#### ٥- ملكية البيانات وسريتها:

- جميع البيانات والمعلومات الواردة بمراسة الشروط والمواصفات، تعد ملكاً خالصاً عائداً للجهة الإدارية بما في ذلك حقوق الطبع والنشر لأي مستندات ومواد مقدمة من الجهة الإدارية ضمن هذه العملية، وعلى ذلك لا يجوز نسخ هذه المستندات والمواد، كلياً أو جزئياً، ولا يجوز لأي طرف ثالث أن يستخدمها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية، ويجب إعادة كافة الأوراق والمستندات وغيرها التي قدمتها الجهة الإدارية فيما يتعلق بطلب تقديم (العطاءات / العروض) عند الطلب، دون الاحتفاظ بأي نسخ من قبل مقدم (العطاء / العرض) أو أي شخص آخر.

- ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم من المصرح لهم استخدامها إلا فيما له علاقة بإعداد عطاءاتهم أو بتنفيذ الالتزامات محل التعاقد.

- كما يحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم الاستغلال أو الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات أو رسومات أو مستندات أي كانت وبأي كيفية كانت سواء كانت تحريرية أو شفوية تكون بحوزتهم وتتعلق بالعملية محل الطرح والتعاقد، ويسري ذلك على كل ما بحوزتهم أو ما يكون قد اطلعوا عليه في (العطاء / العرض) من أسرار وتعاملات أو شؤون تخص الجهة الإدارية، ولا يسري هذا إن كان مثل هذا الاستغلال أو الإفصاح لازماً لتنفيذ المتعاقد لالتزاماته بموجب التعاقد المبرم.

- ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) نشر أو استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالعملية محل الطرح والتعاقد وكل ما يتعلق بها لأغراض الدعاية عبر كافة وسائل الإعلام إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية مسبقاً.

## ٦- الممارسات الفاسدة:

- على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء اشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد، وإتباعاً لذلك يحق للجنة البت استبعاد (العطاء / العرض) الذي يتبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذا قام بنفسه أو بالوساطة بإعطاء أي شيء ذي قيمة، هدية، سلفه أو مكافأة أو وعد لأي من العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أي شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية.

- يتعين على أصحاب (العطاءات / العروض) إبلاغ السلطة المختصة كتابة في أي من الحالات الآتية:

١- وجود تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة أو مقدم عطاء من الجهات ذات الصلة بإجراءات وبتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءاتها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية.

٢- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة.

٣- وجود تصرف لإضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على سير الإجراءات التحقيقات التي يتم مباشرتها بشأن أي من البلاغات المشار إليها بعالية، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقله سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، أو تهديد أي طرف أو إيداعه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

## ٧- توافر الاعتماد المالي:

- تم توفير المبلغ المطلوب لتنفيذ مقاولات الأعمال محل الطرح والتعاقد، وذلك ضمن الاعتماد المالي المدرج بموازنة العام المالي ٢٠١٥... باب رقم... المجموعه..... بالبند..... بالبنوع..... أو التمويل من الصناديق الخاصة أو المنح أو القروض أو خلافه.

## ٨- التعديل في الشروط والمواصفات:

- يجوز للجهة الإدارية إدخال تعديلات على الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو بناءً على ما تسفر عنه جلسة الاستفسارات أو الإيضاحات، وسيتم إخطار مقدمي الاستفسارات أو الإيضاحات ومن قاموا بشراء الكراسة من خلال إدارة التعاقدات بتلك التعديلات فور اعتمادها من السلطة المختصة وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من إدخال هذه التعديلات، وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة على أن تعتبر هذه التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات، وتسري في مواجهة كافة أصحاب العطاءات.

وفى جميع الأحوال، لا يجوز أن تقل المدة بين الإخطار بهذه التعديلات والموعده المحدد لفتح المظاريف الفنية عن سبعة أيام.

## ٩- إلغاء العملية محل الطرح:

- يحق للجهة الإدارية إلغاء العملية محل الطرح قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك، إذا تبين للجهة الإدارية وجود تواطؤ بين مقدمي (العطاءات / العروض) أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار، أو في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه. كما يجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

م	بيان الأعمال	الكمية	الفئة	الجملة
١	بالمتر المسطح اعمال تكسير وازالة المسطحات الاسفلتية المنهارة وقطع فرمة وتسوية واستبدال مناسب مع الارنكة بعرض طبقة الاساس وازالة ناتج القطع بعيدا عن موقع العمل والبند بجميع مشتملاته طبقا للشروط والمواصفات وطبقا لتعليمات جهاز الاشراف	١٧٥٠		
٢	بالمتر المسطح اعمال توريد وتركيب ارضيات بنظام البلاط المتداخل إنترلوك الخرساني سمك ٨ سم بالأشكال والألوان المطلوبة وزو وزن نوعي ١٧٠ كجم / ٢م وإجهاد كسر لا يقل عن ٤٥٠ كجم / ٢م طبقا للعيونة المعتمدة لشركة معتمدة مؤيدة بشهادة اختبار ؛ شامل توريد وعمل طبقة من الرمال الصفراء النظيفة لاتقل عن ٥ سم أسفل بلاط الانترلوك مع سقاية بلاط الانترلوك بعد التركيب برمال صفراء نظيفة؛ مع إزالة القديم والأنربة إن وجد ونقل ناتج الإزالة خارج الموقع ؛ ومحمل على البند مايلزم للتركيب والتشطيب ونهوه الأعمال طبقا لأصول الصناعة	١٧٥٠		
٣	بالمتر المسطح اعمال توريد وصب خرسانة عادية أسفل البلاط والأرضيات الخرسانية ولتشكيل الدكة أسفل وحدات الإنترلوك وخلافه وبسمك متوسط ١٥ سم وتتكون من ٣٠,٨م زلط + ٣٠,٤م رمل + ٣٠٠ كجم اسمنت بورتلاندى عادى/م ٣	٢٥٠		
٤	المتر المسطح اعمال توريد وإنشاء طبقة أساس من الأحجار الصلبة المتدرجة ناتج تكسير الكسارات طبقا للشروط والمواصفات سمك ١٥ سم بعد الدمك وفرداها على طبقتين باستخدام الات التسوية الحديثه طبقا للعرض المتاح مع رش كمية المياه المناسبة للوصول الى نسبة الرطوبة المطلوبة والدمك الجيد بالهراسات للوصول الى أقصى كثافة جافه قصوى والبند يشمل اجراء التجارب المعملية والحقلية البند بجميع مشتملاته طبقا لمواصفة الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف	١٥٠٠		
٥	بالطن اعمال توريد و تشغيل مخلوط اسفلتي على الساخن لاعمال الترميمات و المطبات و خلافه باستخدام السن بناتج تكسير الكسارات جيد الالتصاق بالاسفلت الصلب ٧٠/٦٠ انتاج السويس او الاسكندرية المطابق للمواصفات و الفئه شامله كل ما يلزم لتشغيل البند طبقا للشروط و المواصفات و محمل على البند طبقه اللصق بالاسفلت الصلب سريع التطاير من نوع (R.C) بمعدل ٥٠ كجم /م ٢ والبند بجميع مشتملاته طبقا لمواصفة الهيئة العامة للطرق والكبارى ومحمل على البند دهان المطبات طبقا للمواصفات	٤٠		
الجملة				

يعتمد

رئيس اللجنة



لجنة وضع المقاييس الفنية



عبد الحميد  
 عبد الرحمن  
 عبد الوهاب



## الشروط الخاصة

\*\*\*\*\*

عملية ازالة البنية في بعض اقطاب بالتوازي لمصورة ببيت سيد احمد ابي رسة الخفة

وخلل ببلد انزل في بعض اقطاب بالتوازي لمصورة ببيت سيد

١-٢ المطلوب : تقديم عطاء الوحدة المحلية لمركز ومدينة عن  
عملية ازالة البنية في بعض اقطاب بالتوازي لمصورة ببيت سيد احمد ابي رسة الخفة  
وخلل ببلد انزل في بعض اقطاب بالتوازي لمصورة ببيت سيد

بناحية / بيت غمر

٢-٢ مدة تنفيذ العملية ..... شهرين ..... من تاريخ استلام الموقع

رئيس اللجنة

محمد حسنا

لجنة وضع المقايسة

يوسف

محمد احمد

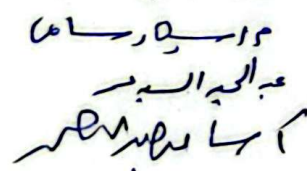
احمد

١- الشروط الخاصة

إعطاء عملية /.../ ل...  
مجلس إدارة /.../ ل...  
بمناخية /.../ ل...

- ١-١ المطلوب تقديم عطاءات لمركز ومدينة ميت غمر
- ٢-١ تقديم العطاءات على نموذج العطاءات والمقاييس المرفقة مع كل نموذج ووضع الفئات بالحبر بشكل واضح مع ضرورة التفقيط والتوقيع عليها من مقدم العطاء للأهمية
- ٣-١ تحدد يوم ١١ ص الموافق ١١/١٢/٢٠١٨ في تمام الساعة الثانية عشر ظهرًا لانعقاد الجلسة
- ٤-١ يرفق مع العطاء تامين ابتدائي مبلغ (١٤٠٠) جنية فقط
- جنية- يكمل الى ٥% (خمس في المائة) بعد رسو العطاء على ان يكون العطاء نقدًا او خطاب ضمان غير مشروط من احد المصارف
- ٥-١ للوحدة الحق في قبول او رفض اي عطاء او الغاء المناقصة طبقا للقانون
- ٦-١ لا يجوز لمقدم العطاء شطب او تعديل اي بند من بنود العطاء او المواصفات او غيرها يرفق بعطائه
- ٧-١ على المقاول وضع الاسعار بالجنية المصري الموضح امامها (وحدة) لتكون اسعار اية بنود اعمال تطلب يكون مسئول بتنفيذ تلك البنود بأي كميات تطلب منه طبقا لسير العملية واحتياجات الاعمال اليها وذلك دون المطالبة بأي فروق
- ٨-١ يجب على المقاول توضيح عنوانه الرسمي الذي ترسل عليه المكاتبات وجميع الاخطارات التي سوف ترد اليه من قبل الوحدة على عنوانه الموضح بعطائه واخطار الوحدة بعنوانه الجديد حال تغييره اثناء تنفيذ مدة العملية
- ٩-١ يجب على المقاول ان يستخدم اثناء سير العمل مهندسا نقابيا أو أكثر حسب حاجة العمل ذو كفائه تامة للقيام بملاحظة العمل وعلية التواجد بموقع العمل اثناء التنفيذ وان يكون مفوضا تفويضا تاما من المقاول للعمل بالنيابة عنه ويكون مسئولًا عن جميع ما يحدث اثناء التنفيذ وفي حالة عدم وجود المهندس يخصم ١٠٠٠ جنية ( الف جنية) عن كل يوم
- سواء قام الجهاز بتعيين مهندس او لم يرقم بذلك دون الحاجة لإخطار المقاول ولا يكون للمقاول حق المعارضة
- وكذا بضرورة تعيين مهندس استشاري او أكثر للتخصصات المطلوبة ويقوم بالإشراف الدوري على المشروع يكون مسئولًا عن متابعة النواحي الفنية واعتماده من جهاز الاشراف قبل البدء في التنفيذ وفي حالة عدم الحضور في موعد الزيارة يتم خصم ( عشرة الاف جنية) عن الزيارة الواحدة
- ١٠-١ اذا تأخر المقاول عن تسليم العملية في الموعد المحدد يوقع عليه غرامة تأخير طبقا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ - قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة) مادة (٤٨)
- ١١-١ يتم تنفيذ جميع الاعمال وفقا للشروط وقائمة الاعمال والكود المصري لأعمال الطرق الحضرية والخلوية وقانون التعاقدات رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية

رئيس اللجنة  


لجنة وضع المقاييس  


١٢-١ للوحدة الحق في تعديل الأعمال الواردة بالعطاء في اي وقت ، او بعد البدء في العمل بالزيادة او النقص في حدود ٢٥% (خمسة وعشرون في المائة) من قيمة العملية طبقا لنص المادة (٤٦) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

١٣-١ على المتاول القيام باستخراج التراخيص والتصاريف اللازمة على نفقته اذا لزم الامر .

١٤-١ الأعمال التي تتم وغير مدرجة بالمقاييس المرفقة ويتم المحاسبة طبقا لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ( مادة ٦٢ الفقرة ٤ ) .

١٥-١ العملية غير قابلة للتجزئة .

١٦-١ بضيق من دفعات جارية للمقاول حسب تقدم العمل بواقع ٩٥% (خمس وتسعون في المائة) من قيمة الأعمال التي تمت فعلا ؛ ٧٥% (خمسة وسبعون في المائة) من قيمة تشوينات المواد المعتمدة التي وردت بموقع العمل شريطة ان تكون مطابقة للمواصفات ؛ وعمل اولوية عطاء مع كل دفعة .

١٧-١ عنى المقاول بمجرد انتهاء العمل أن يختر الوحدة بكتاب موضح فيه ذلك حتى يتم المعاينة بالاشتراك مع المقاول أو المندوب الرسمي وفي الميعاد الذي تحدده الوحدة .

١٨-١ إذا تبين من المعاينة أن الأعمال قد تمت طبقا للشروط والمواصفات فتقوم الوحدة المعاينة بالاستلام العملية اسلا ما ابتدائيا وعرر محضرا بذلك .

١٩-١ على المقاول ان يضمن العملية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستلام الابتدائي وعليه ان يقوم باصلاح اى عيب يحدث في العملية خلال مدة الضمان .

٢٠-١ إذا قام المقاول بجميع التزاماته حسب شروط العقد يتم الاستلام النهائي بموجب محضر بصرفه بموجبه التأمين النهائي وذلك بعد مضي مدة الضمان .

٢١-١ على المقاول ضرورة ارفاق سابقة اعماله وتقديم صورة من البطاقة الضريبية سارية ؛ وبطاقة اتحاد المقاولين سارية ؛ شريطة ان تكون سابقة الأعمال متناسب مع طبيعة الأعمال المطلوب تنفيذها في المقاييس .

٢٢-١ لا يجوز التنازل عن الأعمال موضوع العقد أو اى جزء منه .

٢٣-١ على مقدم العطاء قبل تقديم عطاءه ان يجرى تحرياته بنفسه وتحت مسنوليته عن طبيعة العمل أو الموقع والإطلاع على الرسومات والتصميمات الخاصة بالمشروع ويكون مسنول عن جميع ما يحدث من صعوبات اثناء التنفيذ .

٢٤-١ المقاول مسنول عن المحافظة على سلامة المرافق بالطريق وعليه التنسيق الكامل مع الجهات التي تتبعها هذه المرافق لجنة الشروط والمواصفات

رئيس اللجنة

كياسة

عبدالمجيد

أحمد

رئيس اللجنة  
أحمد

مخصصة لخطأ لعملية:-

طبقا لكتاب دورى صادر من محافظة الدقهلية رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ والكتاب الدورى رقم ١٠٩

سنة ٢٠١٩ الصادر من وزارة التنمية المحلية:-

أ- عند اجراء التقييم لأعمال الرصف يتم احتساب قيمة الخصومات للبنود الخاضعة للتقييم طبقا للأسعار المقامة من المقاول بقائمة الاثمان وفي حالة قيام المقاول بوضع اسعار للبنود الخاضعة للتقييم اقل من سعر المقايسة التقديرية المعدة من قبل لجنة تقدير الاسعار بنسبة اكثر من ٢٠% يتم المحاسبة عند احتساب الخصومات طبقا لسعر البند فى المقايسة التقديرية المسعرة

ب- فى حالة قيام المقاول بوضع اسعار البنود الاولى لأعمال الرصف (المواسير - تكسير الاسفلت - الرمل - الفرمة - طبقة الاساس ) بأسعار تزيد عن اسعار المقايسة التقديرية المعدة بمعرفة لجنة تقدير الاسعار بنسبة اكثر من ٢٠% يتم تعليه قيمة فرق السعر عن المقايسة التقديرية لحين الانتهاء من تنفيذ طبقة الاسفلت.

٢٦-١ طبقا لكتاب الوارد الينا من مديرية الطرق والنقل بالدقهلية مفادة:

تم استلام الاعمال الجديدة للطرق والرصف للشوارع بنطاق المركز والمدينة اعتمادا على التحديث لجديد (التحديث الثانى) للطبة ٢٠٢٠ من الكود المصري لاشتراطات تنفيذ اعمال الطرق الحضريه الخلوية

٢٧-١ عنى المقاول توفير وتكثيف المعطات والعمالة للزمة لإنجاز العمل فى المدة المحددة للعملية

٢٨-١ ان يكون المقاول ذات كفاءة فنية ومالية لإنجاز العمل فى المدة المحددة

رئيس اللجنة

جنة الشروط والمواصفات

محمد  
محمد

محمد  
محمد

السيد الأستاذ / رئيس مركز ومدينة مست عمر

تحية طيبة... وبعد،،،

إيماءً إلى تنفيذ أعمال الرصف من البلاط المتداخل ( Interlocking pavers ) وطبقاً للكوود المصرى لأعمال الطرق رقم (١٠٤) - ٢٠٢٠ وما ورد بالجزء التاسع (٩/١٠٤)

يرجى التكرم بالتنبيه على إدارة المشروعات طرف رناستكم بالإلتزام بما جاء بالتعليمات

المرفقة وإدراج المواصفات الآتية بقراسات الشروط لسمك ٨ سم إنترلوك بالشوارع:-

١- ألا يقل متوسط مقاومة الضغط لعدة عينات عن ٤٥٠ كجم/سم<sup>٢</sup> على أن لا تقل مقاومة الضغط لأى عينة

عن ٤٠٠ كجم/سم<sup>٢</sup>

٢- يجب ألا يزيد متوسط نسبة الإنتصاص لعدة عينات عن ٥% على أن لا يزيد عن نسبة الإمتصاص لأى

عينة عن ٧%

٣- المساحة السطحية للوحدات لا تزيد عن ٠.٦٥ م<sup>٢</sup> ونسبة الطول إلى السمك لا تزيد عن ٠.٤

٤- يجب التحقق من سمك البلاطات بقياسه عند ثلاث (٣) نقاط مختلفة ، ويجب ألا يختلف متوسط القياس

فى أى ثلاث نقاط عن السمك المحدد بأكثر من إنئين (٢) ميليمتر كما يجب ألا يختلف الطول والعرض

للبلطات بأكثر من ١.٦ مم

٥- يجب ألا يزيد الفقد فى الحجم نتيجة التآكل بالبرى والإحتكاك عن ١٥ سم<sup>٣</sup>/٥ سم<sup>٢</sup> كما يجب ألا يزيد

مقدار الفقد فى السمك نتيجة التآكل بالبرى والإحتكاك طبقاً للمواصفة ASTM C418 عن ٣ مم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مدير إدارة المشروعات

مدير عام

مهندس / سامح محمد خيرى

مديرية الطرق والنقل

مهندس / الرناقى السيد محمد العظيم

٤٨